

## وزارة التجارة والصناعة

الهيئة العامة للتنمية الصناعية

قرار إداري رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩

صادر بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٢

**رئيس الهيئة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته؛  
 وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن السجل التجاري وتعديلاته؛  
 وعلى قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣؛  
 وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء الهيئة العامة للتنمية الصناعية؛  
 وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٨٢ لسنة ٢٠٠٨ بـإلغاء القرارات  
 الوزارية أرقام ١٤٤ لسنة ١٩٦٢ ، ١١٤٠ لسنة ١٩٦٣ ، ٢٤٧ ، ٢٠٢ لسنة ١٩٧٢  
 الصادرة لتحديد ساعات العمل بمصانع القطاعين العام والخاص؛  
 وعلى القرار الإداري رقم (١٩٨) الصادر في ٢٠٠٨/٨/٣ بـتنظيم إجراءات موافقة  
 الإدارات الفنية بالهيئة على زيادة عدد الورديات بالمنشآت الصناعية؛  
 وعلى مذكرة السيد مساعد رئيس الهيئة لشئون الطاقة والصناعة في هذا الشأن؛  
 وعلى ما رأيناه محققاً لصالح العمل؛

**قرار:**

**مادة أولى - ترولي المنشآت الصناعية القائمة بالمناطق الصناعية المعتمدة**  
 زيادة عدد وردية العمل بها وفقاً لـمتطلبات العمل دون حاجة للحصول على موافقة  
 الشئون الفنية بالهيئة العامة للتنمية الصناعية أو الوحدات المحلية أو أجهزة المدن الجديدة  
 الواقعة في نطاقها المكاني.

**مادة ثانية** - في حالة ما إذا كان يترتب على زيادة الطاقة الإنتاجية زيادة في قدرة الم Rafiq تتحول الشركة الطالبة الحصول على موافقة جهات الاختصاص على زيادة قدرة الم Rafiq مع سداد القيمة المحددة لذلك أما الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة (الأسمدة الكيماوية تصنيع البترول تصنيع و تسليم الفاز والسيراميك والزجاج المسطح كذا تصنيع الحديد والأسمنت والألومنيوم من خاماته) فيلزم الحصول على موافقة المجلس الأعلى للطاقة أولاً على زيادة الطاقة اللازمة لها (كهرباء / غاز).

**مادة ثلاثة** - المصانع المقاومة قبل ٢٠٠٥/١٢/٥ خارج المناطق الصناعية المعتمدة يجوز استثناء زيادة عدد ورديات العمل بها بموافقة مسببة من السيد المحافظ وبشرط الحصول على موافقة جهاز شئون البيئة على ذلك.

**مادة رابعة** - تلتزم المنشآت الصناعية التي يترتب على زيادة ورديات العمل بها زيادة الطاقة الإنتاجية أن تقوم بتعديل الطاقة الإنتاجية الجديدة بالسجل الصناعي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الزيادة.

**مادة خامسة** - تلتزم المنشآت الصناعية التي تقوم بزيادة ورديات العمل بها إخطار الجهات المعنية وفقاً لما تتطلبه القوانين واللوائح على النماذج المحددة لذلك بكل جهة.

**مادة سادسة** - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، ويلغى القرار الإداري رقم (١٩٨) الصادر في ٢٠٠٨/٨/٣

رئيس الهيئة

مهندس / عمرو محمد عسل